

تقرير الرائد العربي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

الحق في المياه وتغيّر المناخ 2025

الحق في المياه في المغرب

بين الندرة وتفاوتات الولوج: نحو عدالة مناخية ومجالية

الدكتورة سناء مسالم

أستاذة باحثة



annd
Arab NGO Network
for Development
شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

حظي إعداد هذا التقرير، بما في ذلك المشاورات الوطنية التي نُظمت في إطار تحضيره، بدعم من
الفضاء الجمعي

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلَّ إصدار على حقٍّ معيّن وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمُّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميين، وممثلي الحكومة في كلِّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكية التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقِّ في المياه. وقد اعدَّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديٍّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّةً للدعوة إلى أعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

<http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot
für die Welt



Norwegian People's Aid

الحق في الماء في المغرب بين الندرة وتفاوتات الولوج: نحو عدالة مناخية ومجالية

قراءة تحليلية في السياسات العمومية والإطار القانوني والمؤسساتي للحق
في الماء في ظل التغيرات المناخية

الدكتورة سناء مسالم

أستاذة باحثة

الدكتورة سناء مسالم أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - جامعة مولاي إسماعيل، متخصصة في التسويق الترابي والتنمية الجهوية والحكامة وتقييم السياسات العمومية، مع اهتمام خاص بقضايا التغيرات المناخية والعدالة المناخية. حاصلة على دكتوراه في علوم الاقتصاد والتدبير، ودكتوراه في البيئة، ولها إسهامات بحثية منشورة في مجالات التنمية الترابية واستدامة سلاسل الإمداد الغذائي. وهي عضو بمختبر الاقتصاد التطبيقي بمكناس، وتنسق مشاريع بحثية، كما تتولى مهام المنسقة الوطنية للائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية.



المحتويات

06	المقدمة
08	التحديات البنيوية والبيئية للحق في الماء في المغرب
10	التحولات التاريخية والتدبيرية للماء: ندرتها وانعكاساتها الاجتماعية والمجالية
16	الإطار القانوني والمؤسسي: بين التعدد والغموض وغياب الإلزام الحقوقي
20	السياسات العمومية والماء: منطق اقتصادي يكرّس الندرة بدل مواجهته
23	البدائل الممكنة: بين الحلول التقنية والتوجه نحو العدالة المائية
25	توصيات لإعمال الحق في الماء في المغرب
27	خاتمة
28	المراجع

01

المقدمة

إفريقيا والمغرب العربي تشهد تحولات مناخية حادة، تتجلى في تزايد مخاطر التصحر وتراجع معدلات التساقطات، بما يجعل الأمن المائي رهانا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والطاقي. وقد حذّر تقرير صادر عن البنك الدولي (2021) من أن شمال إفريقيا ستُعدّ من بين أكثر المناطق عرضة لندرة المياه بحلول سنة 2050، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد تقلب أنماط التساقطات. وفي هذا السياق، يكتسي تعزيز الحق في الماء، وتقييم السياسات العمومية المرتبطة به، وتحليل الإطارين القانوني والمؤسسي المنظمين له، طابعا استعجالياً وأولوية حقوقية ملحة، تستدعي تعبئة جماعية وبقظة مستمرة.

يعتمد هذا التقرير منهجاً وصفيًا وتحليليًا، يستند إلى مقارنة متعددة التخصصات، تتقاطع فيها الدراسات القانونية وتحليل السياسات العمومية مع الرؤى البيئية والاجتماعية والمقاربات الحقوقية. كما يولي التقرير أهمية خاصة للتفاوتات المجالية والاجتماعية في الولوج إلى الماء، ولمسألة العدالة المائية باعتبارها مكوناً مركزياً من مكونات العدالة الاجتماعية والمجالية.

وانطلاقاً من هذا المنهج، يقتضي الأمر تحديد المفاهيم المركزية التي يعتمد عليها التقرير.

يُقصد بـ الحق في الماء حقاً إنسانياً أساسياً، أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010، وحدّد التعليق العام رقم 15 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2002) مضمونه ومعاييرها، لا سيما من حيث التوفر، والجودة، والولوج المادي والميسر دون تمييز.

أما العدالة المائية، فهي مفهوم يتجاوز المقاربة القانونية للحق في الماء نحو إطار أشمل يربط قضايا الماء بالعدالة الاجتماعية والبيئية، ويركّز على علاقات السلطة، وأنماط التوزيع، ومستوى مشاركة الفاعلين المتأثرين في اتخاذ القرار (Sultana & Loftus, 2012)؛

يُعدّ الحق في الماء أحد المرتكزات الأساسية لضمان الكرامة الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة، كما يُعترف به ضمن منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي السياق المغربي، تزداد أهمية هذا الحق في ظل التحديات المتفاقمة المرتبطة بندرة الموارد المائية، وتوالي سنوات الجفاف، وارتفاع الطلب على الماء نتيجة التوسع الحضري وتزايد الأنشطة الزراعية والصناعية.

تكشف المعطيات الرسمية عن تراجع مقلق في متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة في المغرب، إذ انخفض من نحو 2600 متر مكعب سنة 1960 إلى حوالي 600 متر مكعب في الوقت الراهن، أي بانخفاض يفوق 70%. وتشير التقديرات إلى أن هذا المستوى مرشح للانخفاض إلى ما يقارب 500 متر مكعب للفرد في أفق 2035-2040 (وزارة التجهيز والماء، 2025). وغالباً ما يُوصف هذا الوضع بالاقتراب من عتبة «الندرة المطلقة» المحددة في 500 متر مكعب للفرد سنوياً. غير أن هذا المؤشر الكمي، رغم أهميته التحذيرية، يظل محدود الدلالة إذا ما استُخدم ضمن مقاربة مالتوسية اختزالية تُرجع أزمة الماء أساساً إلى الضغط الديمغرافي. فإجهاذ الموارد المائية في المغرب لا يعكس فقط نقصاً طبيعياً في العرض، بل يرتبط أساساً بأنماط الحوكمة، واختيارات السياسات العمومية، وتوزيع استعمالات الماء بين القطاعات، فضلاً عن أوجه اللامساواة الاجتماعية والمجالية في الولوج إلى هذه المادة الحيوية. وفي هذا السياق، يعكس الوضع المائي الراهن بالمغرب حالة إجهاد مائي هيكلي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023)، تتجلى تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل متزايد، وتطرّح إشكاليات عميقة تتجاوز منطق الندرة الكمية نحو مساءلة العدالة المائية والحق في الماء.

أما على المستوى الإقليمي، فإن منطقة شمال

(Zwarteveen & Boelens, 2014). وتُبرز هذه المقاربة الفجوة القائمة بين الاعتراف القانوني بالحق في الماء وتحقيقه الفعلي، خاصة لفائدة الفئات والمجالات الأكثر هشاشة.

وفي إطار تعزيز البعد التشاركي واليقظة الحقوقية، تم تنظيم جلسات نقاش (Focus Groups) ومقابلات مع باحثين وفاعلين من المؤسسات العمومية والمجتمع المدني، من أجل توثيق تجاربهم، وجمع آرائهم حول التحديات التي تواجه القطاع. وقد مكّن هذا التشاور من إدماج أصوات محلية ومتعددة في صياغة التوصيات، ومن ضمان تقاطع بين التحليل النظري والتجربة الميدانية.

02

التحديات البيئية للحق في الماء بالمغرب

وتيرة سنوات الجفاف وشدتها، ولا سيما منذ ثمانينيات القرن الماضي. وينعكس هذا الوضع المناخي المتسم بالهشاشة بشكل مباشر على الموارد المائية السطحية والجوفية، ويعمق اختلال التوازن بين العرض والطلب على الماء، بما يحد من قدرة السياسات العمومية على ضمان ولوج عادل ومستدام إلى هذه الموارد، ويُفاقم في الآن ذاته الفوارق المجالية والاجتماعية في الاستفادة منها.

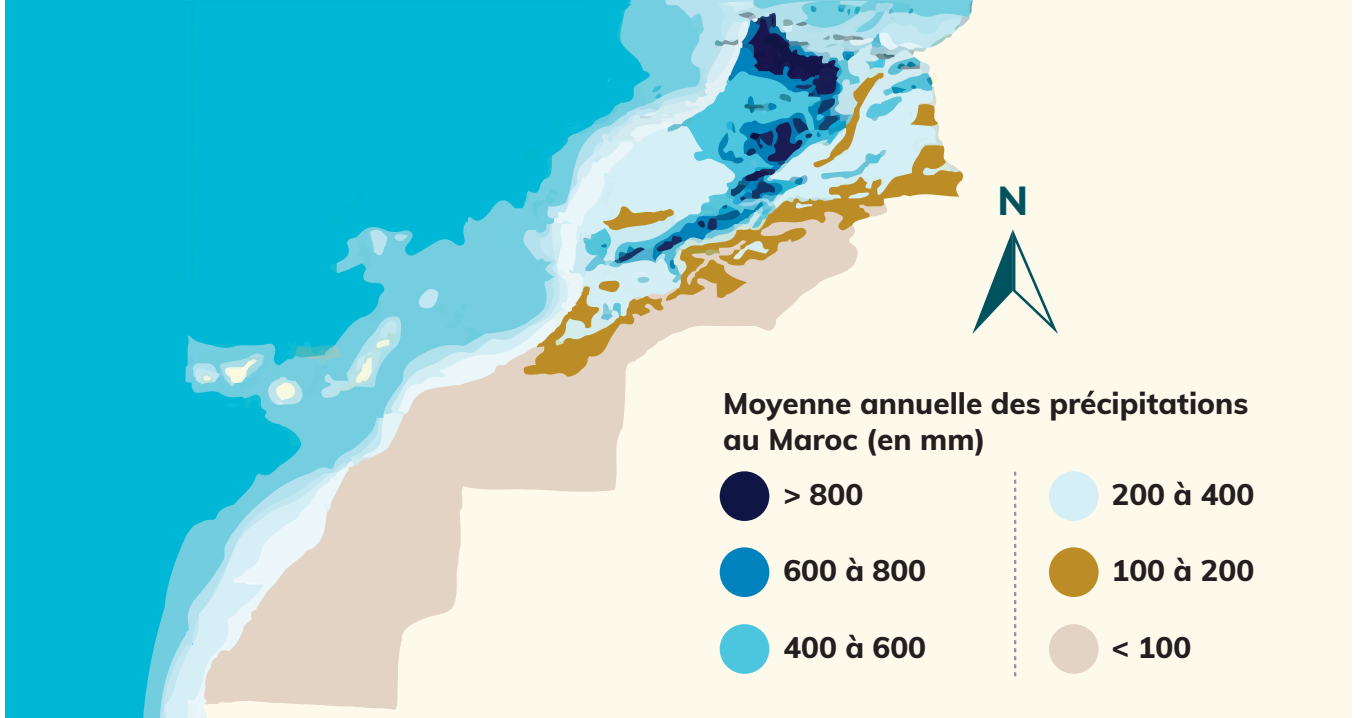
يقع المغرب في أقصى شمال غرب إفريقيا، بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، ولا يفصله عن أوروبا سوى مضيق جبل طارق، حيث لا تتجاوز المسافة بينه وبين إسبانيا 14 كيلومتراً. وتُقدَّر مساحته الإجمالية بنحو 710,850 كيلومتراً مربعاً، مع واجهتين بحريتين ممتدتين على كل من المحيط الأطلسي بطول يقارب 2934 كيلومتراً، والبحر الأبيض المتوسط بطول يقارب 512 كيلومتراً، مما يمنحه موقعاً جغرافياً واستراتيجياً متميزاً. ويحدّه من الشرق والجنوب الشرقي الجزائر، ومن الجنوب الغربي موريتانيا. وينتمي المغرب إلى منطقة انتقالية مناخياً، حيث يتأثر بتقاطع التيارات الأطلسية المعتدلة والأنظمة المدارية الجافة. ويمكن تقسيم مجاله المناخي إلى منطقتين رئيسيتين:

- الشمال (شمال الأطلس الكبير): يتميز بمناخ متوسطي وأطلسي، مع فصل رطب يمتد من أكتوبر إلى أبريل، وفصل جاف من ماي إلى شتبر.
- الجنوب (جنوب الأطلس الكبير): يسوده مناخ شبه جاف إلى جاف، بطابع صحراوي وتهاطل مطري ضعيف وغير منتظم.

تشهد التساقطات تفاوتاً كبيراً بين المناطق ومن سنة لأخرى، حيث تتراوح المعدلات السنوية بين أقل من 100 ملم جنوباً إلى حوالي 1200 ملم في بعض مناطق الشمال، مع ذروتين شتوية وربيعية.

في هذا السياق، يُعدّ عدم انتظام التساقطات المطرية وتزايد حدة التقلبات المناخية من أبرز التحديات البيئية والبيئية المؤثرة في الحق في الماء بالمغرب. فقد أظهرت التحليلات المناخية طويلة الأمد وجود اتجاه عام نحو تراجع معدلات التساقطات، مقترناً بارتفاع

الشكل 1: تطور التقلبات طويلة الأمد في التساقطات المطرية بالمغرب ومنطقة الساحل الإفريقي



أثر التغيرات المناخية على المنظومة المائية: من تهديد مستقبلي إلى واقع هيكلي

تشهد الموارد المائية في المغرب تدهوراً متسارعاً بفعل التغيرات المناخية، التي أصبحت واقعاً هيكلياً. فقد ارتفعت درجات الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية منذ ثمانينيات القرن الماضي، في حين انخفض متوسط التساقطات بنحو 20%، مع تزايد حدة وتكرار فترات الجفاف، التي أصبحت تتكرر كل سنتين تقريباً بدل دورات أطول في السابق (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020). وقد انعكس هذا الاختلال المناخي سلباً على تجدد الموارد المائية السطحية والجوفية، كما أثر على ذوبان الثلوج التي تغذي الأحواض المائية الكبرى مثل أم الربيع وسبو.

لقد أدى هذا الاختلال المناخي البنيوي إلى تدهور ملموس في الوضعية المائية للمغرب، حيث يعرف اليوم انخفاضاً واضحاً في موارده المائية المتجددة، التي كانت تُقدَّر بحوالي 22 مليار متر مكعب سنوياً (18 مليار متر مكعب من المياه السطحية و4 مليارات من المياه الجوفية). غير أن المعطيات الحديثة تشير إلى تراجع هذا الحجم ليصبح في حدود 15 إلى 18 مليار متر مكعب فقط، بينما لا تتجاوز الموارد الفعلية المتاحة في المتوسط 14

مليار متر مكعب سنوياً (IMIS 2025). كما أن مستوى تخزين السدود الوطنية لا يتعدى حالياً 35,3%، أي ما يعادل حوالي 5,92 مليار متر مكعب، وفق بيانات وزارة التجهيز والماء بتاريخ 4 آب 2025 (Ministry of Equipment and Water 2023).

وتُشير التوقعات إلى احتمال تراجع الموارد السطحية بنسبة 30% في أفق 2050، مما يهدد بتفاقم الضغط على المياه الجوفية، التي يعتمد عليها أكثر من 90% من سكان العالم القروي، وتسقي حوالي 40% من المساحات الزراعية (FAO 2017).

03

التحولات التاريخية والتدبيرية للماء: ندرتها وانعكاساتها الاجتماعية والمجالية

التحولات التاريخية في أنماط تدبير المياه بالمغرب

الماء إلى منطلق مُأسس من طرف الدولة، من خلال بناء البنيات التحتية الكبرى وربط الماء أساساً بالأغراض الفلاحية والإنتاجية، وهي مقارنة استمرت بعد الاستقلال، خصوصاً في إطار «سياسة السدود الكبرى» التي شكلت محوراً مركزياً لتحديث الفلاحة. ومع بداية الثمانينات، تميزت المرحلة الثالثة بتقليص دور الدولة في التدبير المباشر، في سياق برامج التقويم الهيكلي، وبداية سياسات التحرير واللامركزية، مما أدى إلى تنامي الفاعلين غير الحكوميين وتعدد أنماط الاستعمال والاستخدامات (Buchs 2012).

وقد نتج عن هذا المسار التاريخي تداخل بين البعد الاقتصادي والمؤسسي لتدبير الماء، واختلالات متزايدة في توزيع الحقوق المرتبطة بالولوج إلى المورد، خصوصاً مع تراجع الأطر التقليدية، وغياب بدائل حقوقية دامجة.

يُظهر المسار التاريخي لتدبير المياه في المغرب تراكمًا متنوعًا ومعقدًا من التجارب التقنية والمؤسسية، حيث لا يمكن فهم الوضع الراهن للموارد المائية دون الرجوع إلى تطور أنماط الاستعمال منذ مطلع القرن العشرين. فتميّزت الفترة ما قبل الاستعمار بنظام مائي تقليدي قائم على تراث هيدروليكي غني متعدد الأصول، يجمع بين التأثيرات الرومانية والعربية الأندلسية، حيث لعبت المعرفة المحلية والقوانين العرفية دوراً محورياً في تنظيم الاستفادة الجماعية من الماء (El Faïz 2005). وقد كانت هذه المرحلة تجسيدا لما يسميه بعض الباحثين بـ«الذكاء الاجتماعي في تدبير الندرة»، إذ تميز النموذج التقليدي بتوازن بين التقنيات المستعملة والبنية الاجتماعية الحاملة لها (Pérennès 1992).

خلال الفترة الاستعمارية (1912-1956)، تحول تدبير

الضغوط المختلفة على الموارد المائية في المغرب

الجوفية بالمغرب استنزافاً مفرطاً نتيجة التوسع الفلاحي وضخ المياه العشوائي، ما أدى إلى انخفاض مقلق في المنسوب البيزومتري وتزايد مخاطر التملح، كما هو الحال في سهل شتوكة حيث يتجاوز العجز السنوي 60 مليون متر مكعب (Tnourji, 2024). ويزيد الوضع تعقيداً بفعل التلوث الهيكلي، إذ تُصَرَّف حوالي 80% من المياه العادمة مباشرة في الطبيعة دون معالجة، فيما تكشف المعطيات أن 30% من نقاط المراقبة تسجل جودة رديئة للمياه السطحية، و46% من المياه الجوفية تُظهر مؤشرات تدهور مستمر. (Miftah et al., 2025)

تعاني الموارد المائية في المغرب من ضغوط متعددة:

- **على المستوى الطبيعي:** تركز الموارد السطحية في أحواض الشمال، بينما تعاني مناطق الجنوب الشرقي من شح حاد. وتُفاقم الفيضانات المتكررة، وتآكل التربة، وترسب الأوحال في السدود، من ضعف فعالية التخزين وتضرر بالأنظمة البيئية، خاصة في المناطق الواحية والجبالية.
- **على المستوى البشري:** تواجه الموارد المائية

أنماط الاستهلاك المائي في المغرب: بين التوسع الزراعي والتفاوت المجال

كبيرة، إذ إن الربط بشبكات الماء لا يعني بالضرورة توفره الفعلي داخل المنازل، لا سيما في الوسط القروي، حيث تقتصر الخدمة في بعض الحالات على السقايات الجماعية، مما يثقل كاهل النساء والفتيات اللواتي يضطرن إلى قطع مسافات طويلة يومياً لجلب المياه، وهو ما يحدّ من فرصهن في التعليم والعمل. كما أن غياب أو ضعف خدمات الصرف الصحي يرفع من مخاطر التلوث ويقوّض الحق في الصحة. ورغم أن القطاعين الصناعي والسياحي لا يستهلكان سوى نحو 5% من المياه، فإن تأثيرهما يتجاوز هذه النسبة، نظراً لتركز أنشطتهما في مناطق تعاني أصلاً من هشاشة مائية مزمنة.

يُظهر توزيع استعمالات المياه في المغرب هيمنة واضحة للقطاع الزراعي، الذي يستهلك أكثر من 85% من الموارد المائية، خاصة في المناطق الفلاحية الكبرى مثل الغرب وسوس ودكالة، وذلك بفعل التوسع الذي شجّعه مخطط المغرب الأخضر (البنك الدولي، 2021). في المقابل، لا تتجاوز حصة الاستعمال المنزلي نحو 10% (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، 2020)، رغم أن حوالي 97% من سكان المدن و98% من سكان القرى موصولون بشبكات التزود بالماء (Haddad et al., 2018).

غير أن هذه الأرقام تُخفي تفاوتات مجالية واجتماعية

الواحات المغربية بين شح الموارد وتحولات المناخ: نموذج مركزي لفهم الهشاشة المائية

هشاشة في مواجهة التغيرات المناخية، لاعتمادها التاريخي على الموارد المائية الجوفية المحدودة، وتعزّضها المتزايد لموجات الجفاف، وتراجع التساقطات، وارتفاع درجات الحرارة. مما أدى إلى تدهور جودة التربة، وانخفاض منسوب المياه، وتراجع الغطاء النباتي، ما انعكس سلباً على الإنتاج الفلاحي المحلي وأسهم في تصاعد ظاهرة الهجرة المرتبطة بالمناخ (CESE 2023) وبات يُهدد استمرارية العيش في هذه المجالات التاريخية.

تُعد الواحات المغربية منظومات ترابية وبيئية فريدة، تجسّد موروثاً حضارياً وثقافياً غنياً، وشبكات عيش متجذّرة في التكيف مع الندرة، وبفضل أدوارها الزراعية والاجتماعية والبيئية، تشكل هذه المجالات دعامة حيوية للتوازنات الإيكولوجية والأمن الغذائي في المناطق الجافة، ما يستدعي حمايتها كجزء لا يتجزأ من التراث الوطني وحق الأجيال القادمة.

كما أنها تعد من النظم البيئية والمجالية الأكثر

ندرة المياه وانعكاساتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى

في الأحياء الهامشية إلى غياب الربط بشبكات الماء والصرف الصحي، بما يكرّس ظروف عيش غير صحية وغير لائقة، كما تعيق ندرة المياه إمكانيات التوسع الحضري المستدام (البنك الدولي، 2021). ويمتد هذا الأثر إلى الحق في التعليم، إذ يؤثر غياب الماء وخدمات التطهير في المؤسسات التعليمية، خصوصاً في المجالات القروية، على جودة التعلم، ويساهم في انقطاع التلميذات عن الدراسة، ويحدّ من قدرة المدارس على توفير بيئة تربوية وصحية ملائمة. ويرتبط الحق في الماء، في هذا السياق، ارتباطاً وثيقاً بالحق في بيئة سليمة، حيث يؤدي الاستغلال المفرط للفرشات الجوفية وتلوث العيون والمجاري المائية إلى اختلالات إيكولوجية خطيرة تهدد استقرار النظم البيئية الهشة، في ظل توسع فلاحي وصناعي غير منظم يفاقم التدهور البيئي ويزيد الضغط

ترتبط أزمة المياه في المغرب، بشكل مباشر وغير مباشر، بتدهور عدد من الحقوق الأساسية المكفولة دستورياً ودولياً. فضعف الولوج إلى الماء الصالح للشرب وخدمات التطهير، وتراجع جودتهما، وغياب شبكات التوزيع، خاصة في المناطق الهشة، ينعكس سلباً على الحق في الصحة، من خلال انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه، مثل الإسهالات والالتهابات الجلدية وأمراض الكلى، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال. كما يؤثر تراجع الموارد المائية على الحق في الغذاء، إذ يؤدي إلى إضعاف الإنتاج الفلاحي المحلي، وتفاقم هشاشة الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وزيادة الاعتماد على الواردات، بما يثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود (IRES, 2024). وتمسّ الأزمة المائية أيضاً الحق في السكن اللائق، حيث تؤدي هشاشة البنيات التحتية

المجالية، بما يشير إلى هشاشة متعددة الأبعاد تتفاقم بفعل التغيرات المناخية والسياسات القطاعية غير المنسجمة، خصوصاً في صفوف الفئات والمناطق الأكثر هشاشة.

على الموارد الطبيعية، بما يهدد الأمن البيئي على المستوى المحلي (Belhouari, 2019). وتعكس الأزمة المائية الراهنة، في مجملها، تشابكاً بنيوياً بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والجنسية، وترتبط بأزمات أوسع مثل الهجرة القروية والبطالة والتفاوتات

الفئات الهشة وعبء ندرة المياه

الأساسية. وتتعاكس هذه الأزمة بشكل خاص على النساء، والأطفال، وسكان المناطق القروية والجبالية.

تُفاقم ندرة المياه من هشاشة الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، حيث تتقاطع آثارها مع أوضاع الفقر، والتهميش المجالي، وضعف الولوج إلى الحقوق

■ النساء والفتيات وندرة المياه: تهميش متعدد الأبعاد في صمت السياسات

الماء واستعمالاته المنزلية والزراعية، يُستبعدن من حقوق التصرف في الموارد ومن المشاركة في جمعيات الماء أو الاستفادة من برامج الدعم الفلاحي، إذ تُوجّه هذه البرامج غالباً للرجال بوصفهم المالكين الرسميين للأراضي.

تُعدّ النساء والفتيات من أكثر الفئات تضرراً من أزمة ندرة المياه، سواء من حيث الأعباء اليومية لجلب الماء أو على مستوى التمكين الاقتصادي والسياسي والولوج إلى الحقوق الأساسية. ففي الوسط القروي، تتحمل الفتيات منذ سن مبكرة مسؤولية التزوّد بالماء من منابع بعيدة، مما يقلص فرص التعلم، فيما يؤدي غياب البنى الصحية والتطهير في المدارس إلى المساس بكرامتهن وسلامتهن، ودفن العديد منهن إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة. كما تُخلّف ندرة المياه أثراً نفسية واجتماعية عميقة على النساء، تتجلى في القلق والإحباط والتوتر المستمر، وتدهور العلاقات الأسرية وتزايد العنف المنزلي في بعض الحالات.

وعلى مستوى الحوكمة، تبقى مشاركة النساء محدودة في مؤسسات القرار المائي، كالمجالس الجماعية ووكالات الأحواض المائية والتعاونيات، مما يضعف إدماج احتياجاتهن في التخطيط والسياسات العمومية. وحتى في البرامج التنموية الدولية، يظل حضور النساء في الغالب شكلياً دون تمكين فعلي في صياغة المشاريع أو تقييم آثارها الاجتماعية.

ورغم الدور المركزي الذي تضطلع به النساء في تدبير

فجيج: احتجاج نسائي ضد تسليع الماء ومن أجل حوكمة عادلة¹

لطالما شكّل الماء في فجيج مورداً جماعياً مقدّساً، يُدار وفق أعراف محلية تضمن التوزيع العادل وتُراعي خصوصيات المجال الواحي، وقد نال هذا النموذج إشادة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). إلا أن تفعيل القانون 21.83 القانون الجديد، الذي يتيح فتح رأسمال الشركات الجهوية أمام القطاع الخاص وينقل البنات التحتية دون تشاور أو تعويض، أثار قلقاً واسعاً، خاصة في ظل غموض الاختصاصات وتراجع الشفافية.

وقد لعبت النساء دوراً محورياً في الحراك، نظراً لتحملهن العبء اليومي لتدبير الماء داخل الأسر

في فجيج، الواحة الحدودية الرمزية بالجنوب الشرقي للمغرب، اندلعت منذ أواخر سنة 2023 تعبئة شعبية واسعة رفضاً لنقل تدبير خدمة الماء الصالح للشرب إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات «مجموعة الشرق للتوزيع»، تطبيقاً للقانون 21.83 المتعلق بإحداث شركات جهوية للتدبير المندمج للماء والكهرباء والتطهير والإنارة. ورغم أن هذا الإصلاح يهدف رسمياً إلى تحديث حوكمة المرافق العمومية، إلا أنه يُنظر إليه محلياً كخوصصة مقنّعة تهدد السيادة المحلية وتفكك نظام التدبير العرفي التاريخي للمياه.

وتزداد هشاشة الواحات. ويتجاوز هذا الصراع المحلي إطاره الترابي لي طرح أسئلة وطنية كبرى حول الحق في الماء، العدالة المجالية، والاعتراف بالمعارف والأنظمة العرفية. ففجيج تذكّرنا أن تحقيق الأمن المائي والصمود المناخي لا يمكن أن يتم دون عدالة، ولا دون ذاكرة، ولا دون النساء.

والمجتمع. فجبّدت مسيرتهن الرمزية بالحاك التقليدي احتجاجاً على تسليع الماء، وعبرن عن علاقة حميمة بالمورد كمصدر للحياة والهوية والكرامة، ورفضن تحويله إلى سلعة تُدار بمنطق السوق.

بُرز حالة فجيج أزمة في الحوكمة والتمثيلية، حيث تغيب المشاركة الفعلية للمواطنين وتضعف آليات الوساطة، في وقت تتفاقم فيه التغيرات المناخية

■ الأسر ذات الدخل المحدود وسكان الأحياء الهامشية

والطاقة إلى 25.4% من الميزانية الإجمالية للأسر، مقابل 23% سنة 2014، وهو ما يعكس تراجع القدرة الشرائية للفئات الهشة. ويُفاهم أي اختلال في التزويد بالماء أو أي تكلفة إضافية مرتبطة بالحصول عليه مظاهر الهشاشة الاجتماعية والمجالية، كما تسهم الانقطاعات المتكررة في تعزيز التوتر الاجتماعي والشعور بالإقصاء. وفي المقابل، تتحمل النساء والفتيات عبئاً غير متكافئ في تدبير ندرة الماء اليومية، بما يكرّس أشكالاً متعددة من اللامساواة المرتبطة بالفقر والنوع الاجتماعي في السياق المغربي (المنذوبة السامية للتخطيط، 2023).

تعاني الأسر ذات الدخل المحدود، لا سيما في الأحياء الهامشية والمناطق القروية، من تفاوتات واضحة في الولوج إلى خدمات الماء، نتيجة ضعف التغطية بشبكات التوزيع، وهشاشة البنيات التحتية، وغياب الربط الفردي في بعض الحالات (وزارة التجهيز والماء، 2023). ويؤدي هذا الوضع إلى لجوء عدد من الأسر إلى شراء الماء من مصادر بديلة بأسعار مرتفعة، ما يشكل عبئاً إضافياً على ميزانياتها، في سياق يتسم أصلاً بتزايد ثقل النفقات الأساسية. وفي هذا الإطار، أظهرت نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022-2023، الذي أنجزته المنذوبة السامية للتخطيط، ارتفاع حصة نفقات السكن

حالة واد الرمان - جهة فاس-مكناس: الجفاف، الهشاشة وفقدان الحق في الماء والكرامة²

المواشي. تضم الجماعة حوالي 3600 نسمة موزعين على 19 دواراً، دون أي نشاط سياحي أو صناعي يُذكر، ويعتمد سكانها أساساً على الأسواق الأسبوعية، ومدرسة جماعية، ومستوصف محلي.

تقع جماعة واد الرمان القروية، التابعة إدارياً لجماعة عين كرامة بعمالة مكناس (جهة فاس-مكناس)، في منطقة فلاحية معروفة بزراعتها البورية الموسمية (الخبوب، القطاني، الزيتون، الخضر الموسمية) وتربية

■ أزمة الماء وتداعيات الجفاف

من مصادر بعيدة، في ظل انعدام الربط المباشر بشبكات التزويد وعدم وجود آبار كافية، مما يفاقم معاناة النساء في تلبية الحاجيات الأساسية للماء، كالاستحمام، غسيل الأطفال والملابس.

منذ أكثر من سبع سنوات، ولا سيما خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تفاقمت حدة الجفاف في المنطقة، ما أدى إلى نضوب العيون والآبار واختفاء المنتجات الفلاحية المحلية من الأسواق. أصبحت الخضر والدواجن تُجلب من المدينة، فيما بات السوق الأسبوعي شبه خالٍ. يضطر السكان إلى شراء المياه

² تمت مقارنة حالة واد رمان بشكل مباشر من خلال الشهادات والمعطيات التي قدمتها الجمعيات المحلية، وذلك خلال الندوة النقاشية (Focus Group) التي نُظمت خصيصاً لهذا الغرض في إطار الاعداد لهذا التقرير.

■ أزمات صحية واجتماعية متفاقمة

للأسر، وتحديدًا النساء، بشكل مباشر، إذ يؤدي غياب الماء إلى تدهور ظروف النظافة الشخصية، ما ينعكس سلباً على العلاقات الأسرية ويولد توتراً نفسياً واجتماعياً خاصة لدى النساء.

يعاني العديد من سكان الجماعة من أمراض مزمنة مرتبطة بندرة المياه، مثل القصور الكلوي، حيث يخضع ما لا يقل عن خمس حالات معروفة لجلسات تصفية الدم بانتظام، في ظل صعوبة اللجوء إلى الخدمات الصحية. كما تتأثر الحياة اليومية

■ تأثير ندرة المياه على الحياة اليومية للنساء في العالم القروي

هذا المصير، اضطرت إلى تزويجها في سن مبكرة بمدينة أخرى. ويظهر هذا المثال كيف تسهم ندرة المياه في تعميق الهشاشة الاجتماعية، إذ لا تقتصر آثارها على الصحة والكرامة الجسدية للنساء، بل تمتد إلى اتخاذ قرارات قسرية مثل تزويج القاصرات، باعتبار ذلك «مخرجاً» من واقع قروي قاسٍ يفتقر إلى أدنى شروط الحياة الكريمة.

تكشف شهادة إحدى النساء (حوالي الثلاثين من عمرها) عن وضع مأساوي: فقد اضطرت زوجها، الذي كان يشتغل في الفلاحة، إلى الهجرة نحو المدينة للعمل في ورشات البناء. بسبب غياب الماء، أصبحت المرأة ترفض العلاقة الزوجية، وتصف إحساسها الدائم بالاشمئزاز من جسدها، مما أدى إلى توتر وعنف داخل الأسرة. لحماية ابنتها ذات الـ15 سنة من تكرار

■ قصة ياسين: الهشاشة المتعددة الأبعاد

نقطة بيع تبعد مسافة معتبرة عن المنزل، بثمن قدره 5 دراهم³ في اليوم، مقابل كمية غير كافية بالنظر إلى احتياجات البقرة. وأمام هذا العبء المادي والمعنوي، اضطرت إلى تسليمها لزوج أخته في إطار اتفاق «نص بالنص»، حيث يتقاسم معه العناية والعائد. غير أن هذا القرار لم يكن سهلاً عليه، إذ مثل بالنسبة له تخلياً قسرياً عن آخر رموز الاستقرار في حياته. ومع اختفاء فرص العيش في قريته، غادر ياسين نحو المدينة بحثاً عن عمل، في رحلة جديدة يطبعها الحنين، والقلق، والخربة. ورغم مرور الشهور، لم يستطع ياسين التأقلم مع حياة المدينة، ولم يغادره حلم العودة إلى قريته يوماً واحداً.

ياسين، شاب يتيم، توفي والداه بسبب السرطان، وقد اضطرت إلى ترك المدرسة لمرافقة والدته خلال فترة علاجها. بعد وفاتها، تفرقت الأسرة: أحد إخوته يقيم في القسم الداخلي بقرية عين الجمعة، وأخته الكبرى تتابع دراستها الجامعية بمكناس، وتقيم لدى زوجين مسنين يعملان كحارسين في إحدى العمارات.

أما ياسين، فقد كانت له علاقة خاصة مع بقرة العائلة، التي كان يعتني بها منذ صغره، وارتبط بها عاطفياً بوصفها مصدر الأمان الوحيد المتبقي بعد وفاة والديه. ومع تفاقم أزمة الماء، أصبح غير قادر على توفير حاجياتها اليومية من مياه الشرب، إذ كان يضطر إلى شراء الماء وهو ما يعرف بـ«العادل»، من

■ صغار الفلاحين ومحدودية القدرة على التكيف

ويؤدي غياب التأمين ضد المخاطر المناخية، ومحدودية اللجوء إلى التمويل والتكوين، إلى تعزيز الهجرة القروية، وتفكك البنيات الاجتماعية في القرى.

تكشف هذه المعطيات أن أزمة الماء في المغرب ليست فقط أزمة بيئية أو تقنية، بل هي أيضاً أزمة عدالة اجتماعية، تُعمق الفوارق القائمة، وتُعزّض الفئات الهشة لأشكال متعددة من التمييز المائي. ويفتضي

يشكل صغار الفلاحين الفئة الأكثر هشاشة أمام أزمة ندرة المياه، خصوصاً في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث يعتمدون على مياه الآبار التقليدية، دون وسائل تقنية للتكيف أو دعم مؤسسي دائم. كما أن المشاريع الفلاحية الكبرى، المشمولة بدعم الدولة، تُوجه نحو الفئات ذات الإمكانيات العالية، في حين يواجه الفلاحون الصغار جفاف الآبار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتراجع المردودية، دون حماية اجتماعية أو بدائل إنتاجية.

³ 1 دولار أمريكي يساوي 9,1602 دراهم مغربية، وذلك وفقاً لبيانات بنك المغرب المنشورة في موقعه الرسمي: [الرابط](#)

ضمان الحق في الماء اعتماد مقاربات مندمجة، تأخذ بعين الاعتبار الفئات الأكثر تضرراً، وتُعزز القدرة المجتمعية على الصمود والتكيف.

زاكورة: واحة مغربية في قلب الإجهاد المائي⁴

سنّ قرارات تقنين صارمة. أبرزها قرار صادر سنة 2024 عن وزارة الداخلية، يقضي بحظر مؤقت على زراعة البطيخ والشمام في كامل الإقليم، مع فرض عدادات للمراقبة وتقليص المساحات المزروعة.

تُسلط أزمة زاكورة الضوء على ثلاثة محاور حاسمة:

- الحق في الولوج المنصف للماء، في مواجهة أولوية التصدير الزراعي.
- ضعف الحوكمة التشاركية، وغياب مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرار.
- ضرورة إعادة توجيه السياسات الفلاحية نحو الزراعات المستدامة والملائمة للبيئة المحلية.

تذكر حالة زاكورة بأن معالجة أزمة الماء لا تكون فقط عبر القوانين الجزرية، بل عبر نموذج شامل يُدمج العدالة المائية، التخطيط التشاركي، والعدالة المناخية.

تقع زاكورة في الجنوب الشرقي للمغرب، وهي إحدى المناطق الواحية التي تجمع بين الهشاشة البيئية والثراء الثقافي. يُعرف الإقليم بمناخه الجاف وشح موارده المائية، حيث يعتمد بشكل أساسي على الفرشات المائية والمياه الجوفية لتلبية حاجيات الساكنة المحلية من الشرب والفلاحة. وتُعتبر زاكورة من المناطق الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، مما جعلها في قلب النقاش الوطني حول أزمة الماء والعدالة المائية. إن التجاذب القائم بين الزراعات التصديرية المفرطة في استهلاك الماء والحاجيات الأساسية للسكان، وخاصة في العالم القروي، يجعل من حالة زاكورة نموذجاً معبراً عن التحديات المرتبطة بالحق في الماء في السياقات الهشة (Bossenbroek et al 2023).

شهدت المنطقة خلال العقد الأخيرين توسعاً مفرطاً في زراعة البطيخ الأحمر، الموجه أساساً للتصدير، رغم استهلاكه الكبير للماء (3000-4000 م³ للهكتار). هذا النمط الفلاحي، غير الملائم للبيئة الجافة، أدى إلى تدهور الفرشات المائية، وأثار احتجاجات مجتمعية قوية⁵ دفعت السلطات إلى

04

الإطار القانوني والمؤسساتي: بين التعدد والغموض وغياب الإلزام الحقوقي

أن الواقع الميداني يكشف عن ممارسات تُحوّل هذا المورد إلى سلعة، سواء عبر خصخصة خدمات التوزيع أو الاستغلال غير المنصف للموارد، مما يُهدد مبدأ المساواة في الولوج ويقوّض الطابع العمومي للماء كمورد مشترك لجميع المواطنين.

يُعدّ الماء من الموارد الطبيعية الأساسية التي تُشكّل ملكية جماعية للأمة، كما ينص على ذلك الدستور المغربي والقانون 15.36، الذي يعتبر المياه ملكاً عمومياً غير قابل للتفويت. وهذا الوضع القانوني يعكس مبدأ أن الماء ليس سلعة تجارية، بل حقّ مشترك يجب أن يُدار بمنطق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية. غير

الدستور المغربي والاعتراف بحقوق الماء

الماء والعيش في بيئة سليمة».

ورغم أن الصيغة المعتمدة تتحدث عن "تيسير الاستفادة" دون الاعتراف الصريح بـ "الحق في الماء"، إلا أنها تشكل خطوة إيجابية نحو مقاربة أكثر اجتماعية للموارد الأساسية. إلا أن الغموض المفاهيمي حول ما إذا كان الأمر يتعلق بـ "حق واجب الضمان" أم مجرد هدف سياسي، يفتح المجال لتأويلات تضعف من قوة الإلزام القانوني لهذا النص.

يشكل الاعتراف بالحق في الماء على المستوى الدستوري والتشريعي مدخلاً أساسياً لضمانه ك مكون من مكونات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حيث ينص الفصل 31 من دستور 2011 على أن:

«تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في [...] الحصول على

الإطار القانوني الوطني لتدبير الموارد المائية

والتقنين والعقوبات. كما عبّرت ديباجته عن اعتبار الماء مورداً استراتيجياً يستوجب الحماية والتوزيع العادل، وهو ما يُفهم ضمناً كمقاربة حقوقية.

ورغم هذا التقدّم على المستوى القانوني، فإن المنظومة التشريعية الحالية لا تُكرّس صراحة «الحق في الماء» كحق فردي من حقوق الإنسان، ولا تُحدّد التزامات واضحة تتعلق بالحد الأدنى من الكمية أو الجودة أو القدرة على الأداء. كما يغيب عنها أي نص يلزم الدولة بإحداث آليات فعالة للتقاضي أو التظلم في حالات انتهاك هذا الحق، وهو ما يُضعف طابعه الإلزامي ويحدّ من فعاليته من منظور العدالة المائية والحقوقية.

يرتكز التأطير القانوني لقطاع الماء في المغرب على تراكمات تشريعية تمتد منذ بدايات القرن العشرين، وتطوّر تدريجياً مع تحديث المنظومة القانونية للماء. وقد شكّل القانون رقم 10.95 الصادر سنة 1995 محطة أساسية في تنظيم تدبير الموارد المائية، قبل أن يُستكمل هذا المسار بإصدار القانون رقم 36.15 سنة 2016، الذي يُعتبر الإطار التشريعي الشامل والمعتمد حالياً لتنظيم السياسة المائية بالمغرب.

يمثل هذا القانون نقلة نوعية من حيث إدراج مبادئ جديدة، كالتدبير المندمج للموارد، واللامركزية القائمة على وحدة الحوض المائي، وإشراك الفاعلين المحليين، إلى جانب تعزيز آليات التخطيط الاستباقي والمراقبة

الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحق في الماء

إلى الماء في المناطق القروية، كجزء من الحقوق الأساسية المتعلقة بالكرامة والمساواة.

بالإضافة إلى ذلك، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010 القرار 292/64 الذي يعترف بالماء كحق إنساني عالمي، ملزم أخلاقياً وإن لم يكن قانونياً من حيث التنفيذ القضائي.

رغم التطورات المهمة التي عرفها الإطار القانوني لتدبير المياه في المغرب، لا تزال الملاءمة بين الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية محدودة في السياسات العمومية وفي الإطار التشريعي الذي لم يُكرّس صراحة «الحق في الماء»، ولا آليات فعالة للتقاضي والمساءلة في حال انتهاكه.

المغرب هو طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية التي تُعزز الحق في الماء، أبرزها:

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، الذي يكرّس في مادته 11 الحق في مستوى معيشي كافٍ، ويشمل ضمناً الحق في الماء.

- **التعليق العام رقم 15 الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** لسنة 2002، الذي يُحدد بوضوح مضمون الحق في الماء.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)**، والتي تُعزز حق النساء في الوصول

حوكمة الموارد المائية: الفاعلون، المؤسسات والإشكالات

وتشمل الحوكمة الجيدة توزيع الصلاحيات وإشراك الفاعلين المحليين وتحديد الأولويات، ما يجعل تحليلها في السياق المغربي ضرورياً لتقييم فعالية المنظومة القانونية والمؤسسية في ضمان الحق في الماء للجميع.

تُعَدّ الحوكمة المائية أساساً لتحقيق الاستدامة والعدالة في تدبير الموارد الطبيعية، خاصة في ظل تزايد الندرة وارتفاع الطلب وتأثيرات التغير المناخي. ولم يعد تدبير الماء مسألة تقنية فقط، بل يرتبط بقدرة المؤسسات على التنسيق والمساءلة والشفافية.

مستويات التدبير الوطني: بين المركزية وتعدد الفاعلين

ينعقد منذ سنة 2001، إضافةً إلى غياب آليات إلزامية لتنفيذ توصياته. كما أن تركيبته يغلب عليها الطابع البيروقراطي، مع تمثيلية محدودة للمجتمع المدني والمؤسسات المنتخبة.

■ المجلس الأعلى للماء والمناخ

يُعَدّ المجلس الأعلى للماء والمناخ، المُحدث سنة 1981 والمكرّس في القانون رقم 36.15، الهيئة الاستشارية العليا المكلفة بتوجيه السياسة المائية الوطنية وضمان التنسيق بين الفاعلين. غير أنّ دوره ظل محدوداً بسبب طابعه الاستشاري وضعف انتظام اجتماعاته، إذ لم

■ تدخلات القطاعات الوزارية: تعدد المتدخلين وتحديات التنسيق والتكامل

التخطيط والتنفيذ، في ظل غياب آليات قوية وفعالة للحوكمة بين القطاعات.

وتضطلع وزارة الداخلية بدور محوري في منظومة تدبير المياه، رغم أن اختصاصها لا يندرج ضمن القطاعات التقنية المباشرة. وتبرز أهميتها من خلال إشرافها على الجماعات الترابية وضبط توزيع الماء وطنياً وتدبير حالات الطوارئ المرتبطة بالجفاف أو الانقطاعات، إضافةً إلى مراقبة شركات التدبير المَفوّض مثل «ليدك» و«أمانديس» و«ريصال».

يُشكّل تعدد المتدخلين في تدبير الموارد المائية سمة بارزة في الحالة المغربية. بحكم تقاطع رهانات الشرب والري والطاقة والصحة والبيئة والتهيئة الترابية والصناعة. غير أنّ هذا التعدد لا يواكبه تنسيق مؤسسي فعّال، ما يؤدي إلى تشتت الصلاحيات، وتضارب البرامج، وضعف المردودية (البنك الدولي، 2022). وتتقاسم عدة قطاعات وزارية مسؤولية تدبير الماء، من أبرزها وزارة التجهيز والماء، ووزارة الفلاحة، ووزارة الداخلية، ووزارة الانتقال الطاقوي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية الوطنية. إلا أنّ هذا التداخل القطاعي يُنتج فجوات على مستوى

إدارياً ومؤسساتياً على الجماعات، وتوجّه خدماتها العمومية، خاصة فيما يتعلق باختيار نمط التدبير وتنفيذ المشاريع.

كما تضطلع الوزارة بدور تنسيقي في فترات الأزمات، عبر إصدار توجيهات لترشيد الاستهلاك ومنع الأنشطة المستنزفة للموارد في حالات الطوارئ البيئية.

ويُمارس هذا الدور عبر مديريتين أساسيتين:

- مديرية المياه والتطهير السائل، التي تواكب الجماعات في قضايا الماء والصرف الصحي، وتُسهّم في التخطيط والبنية التحتية وتتبع الأداء التقني والمالي للمشاريع.
- المديرية العامة للجماعات الترابية، التي تشرف

التدبير الترابي للموارد المائية: بين الطابع اللامركزي والتحديات المؤسساتية

أحدثها القانون 15.36، وتضم تمثيلاً متنوعاً لمؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. غير أن التقارير ترصد هشاشة عمل هذه المجالس: ضعف انتظام الاجتماعات، محدودية التفاعل مع ملاحظات الفاعلين المحليين، هيمنة المقاربات التقنية، وغياب آليات تنفيذية تُفعل توصياتها. كما تُظهر دراسات ميدانية (MIPA 2025) أن مشاركة المجتمع المدني تبقى رمزية، بفعل نقص المعلومة والتكوين وضعف الديناميات المحلية.

ورغم المظهر اللامركزي لتدبير الماء، فإن منطق اتخاذ القرار لا يزال مركزياً، حيث تُعتمد مشاريع وتُرصّد ميزانيات دون إشراك فعلي للجهات المعنية. وتُعمق هشاشة البنية المعلوماتية، الناتجة عن غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة، فجوة التنسيق وتُضعف التخطيط الاستراتيجي.

يُشكّل تدبير الماء في المغرب مجالاً تتقاطع فيه عدة فاعلين، من ضمنهم الجماعات الترابية، ووكالات الأحواض المائية، وشركات التدبير المفوض، والسلطات المركزية. وتُعدّ وكالات الأحواض المائية الأداة المؤسساتية الأساسية لتطبيق السياسة المائية على المستوى الترابي، حيث أوكل إليها القانون 10.95 ثم 15.36 مهام التخطيط، ومنح التراخيص، والمراقبة، وتدبير الأزمات، وذلك اعتماداً على وحدة الحوض كوحدة طبيعية للتدبير (IRES، 2022). ورغم دورها الريادي في تعزيز اللامركزية في مجال الماء، فإن تقييم أدائها يكشف عن تفاوتات ملموسة في الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن ضعف في التفاعل مع المنتخبين المحليين ومكونات المجتمع المدني (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014).

أما مجالس الأحواض المائية، فهي هيئات استشارية

دور المؤسسات الدولية في الحوكمة العالمية للمياه

ثلاث سنوات، يساهم في تحديد الأولويات العالمية والترويج لمقاربات مثل التدبير المندمج للموارد المائية، والشراكات العمومية-الخصوصية، والتسعير الاقتصادي للماء. غير أن عدداً من الباحثين والناشطين ينتقدون حيادته، معتبرين أنه يكرّس أحياناً مقاربات نيوليبرالية تؤدي إلى خصخصة الخدمات وتقليص دور الدولة، على حساب مبادئ السيادة المائية والعدالة الاجتماعية.

تلعب الهيئات الدولية، وفي مقدمتها المجلس العالمي للماء (World Water Council)، دوراً متزايداً في توجيه السياسات العمومية المرتبطة بتدبير الموارد المائية، عبر إنتاج المعرفة والتأثير في الأجندات الوطنية والدولية. ويُعدّ المجلس، المُؤسّس سنة 1996 ومقره مرسيليا، منصة تجمع صانعي القرار والخبراء والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن خلال تنظيم المنتدى العالمي للماء كل

الرقابة المائية والبيئية: مكان الضعف وآفاق الإصلاح

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023؛ Buchs، 2012).

أما شرطة المياه، المحدثة بموجب القانون 15.36، فتُناط بها مراقبة استعمال الملك العمومي المائي، لا سيما ما يتعلق بالحفر غير المرخص للآبار، وتجاوز الكميات المصرح بها، وتلويث المجاري. غير أن محدودية

رغم إحداث جهاز الشرطة البيئية سنة 2015 بموجب المرسوم رقم 2-14-782، في إطار تنزيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، فإن فعاليته لا تزال محدودة بسبب ضعف الموارد البشرية واللوجستية، وتعقيد المساطر الإدارية، وضعف التنسيق مع باقي المتدخلين، ولا سيما شرطة المياه والسلطات المحلية (المجلس

عدد الأعوان، وغياب التنسيق مع السلطات القضائية والترابية، إلى جانب بطء المساطر القضائية، جعلت أكثر من 90% من المخالفات - خصوصاً تلك المتعلقة بالآبار غير المرخصة - تمر دون متابعة فعلية أو ردع فعال.

05

السياسات العمومية والماء: منطلق اقتصادي يكرّس الندرة بدل مواجهته

سوس ودرعة وتادلة. فقد ساهم انتشار تقنيات حديثة، مثل الضخ الشمسي، والري بالتنقيط، وحفر الآبار العميقة، في توسيع نطاق الاستغلال المائي لصالح كبار الفلاحين والمستثمرين، في حين يجد صغار الفلاحين أنفسهم أمام جفاف آبارهم وتراجع قدرتهم الإنتاجية (Messaoudi et al., 2025; Bossenbroek et al., 2023). ويُضاف إلى ذلك أن مراقبة استغلال المياه الجوفية لا تزال محدودة، رغم المقتضيات القانونية المنصوص عليها في القانون 15.36، مما يفتح المجال أمام ممارسات غير قانونية تُفاقم مظاهر اللامساواة وتهدد الاستقرار الاجتماعي (Kuper et al., 2023). أما المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، فرغم ما تُرصد لها من موارد مالية مهمة، فإنها تعاني من اختلالات هيكلية في مجالي الحوكمة والتخطيط، ولا تُسهم بشكل ملموس في تعزيز العدالة المجالية (Herzenni, 2002).

وتزداد إشكالية الحق في الماء تعقيداً حين تتقاطع مع الهشاشة العقارية، حيث يُقصى الفلاحون الصغار والنساء من حقوق الري بسبب عدم توفرهم على وثائق الملكية أو الحق في استغلال الأرض.

منذ مطلع الألفية، اعتمد المغرب مجموعة من البرامج العمومية لمواجهة أزمة الماء، غير أن التوجهات النيوليبرالية المهيمنة على السياسات الاقتصادية، ولا سيما في القطاع الفلاحي، جعلت من الماء مورداً اقتصادياً موجهاً نحو الربح والتصدير، بدل أن يُعامل معه كحق إنساني أساسي. فالسياسات المائية الراهنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج تنموي يكرّس الاستثمار في الزراعات المسقية الموجهة نحو الأسواق الخارجية، كما هو الحال في مخططي «المغرب الأخضر» و«الجيل الأخضر»، إضافة إلى مشاريع تحلية المياه (Faysse, 2015; IRES, 2022). ورغم بعض الإشارات الإيجابية في النموذج التنموي الجديد، فإن مقاربة العدالة المائية لا تزال غائبة على المستوى العملي، إذ غالباً ما تُحصر السياسات في أبعادها التقنية والاقتصادية، مع ضعف واضح في آليات ضمان الحقوق وتعزيز الإشراف الاجتماعي (Ibrahimi, 2025).

رغم الدور الاقتصادي الذي تضطلع به الزراعة المسقية، فإنها تُعدّ من أبرز العوامل المساهمة في الاستنزاف المائي، لا سيما في مناطق هشة مثل

اختيارات مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر: بين الكفاءة الاقتصادية وحدود العدالة المائية

الآثار البيئية والاجتماعية لهذه الخيارات، لا سيما على مستوى استنزاف الموارد المائية (IRES; Akesbi 2012; 2022).

تم إعداد مخطط المغرب الأخضر من طرف مكتب الدراسات McKinsey في وقت قياسي، دون مشاركة حقيقية للجامعات المغربية أو نقاش عمومي مؤسسي، ما أفرز مقاربة استثمارية تُغفل الأبعاد الاجتماعية والثقافية للفلاحة. وقد شجع هذا المخطط

منذ سنة 2008، عرف المغرب تحولاً نوعياً في سياساته الفلاحية بإطلاق مخطط المغرب الأخضر، الذي ركّز على جعل الفلاحة رافعة للنمو والاستثمار والتصدير، من خلال تشجيع الزراعات ذات القيمة المضافة العالية وتكثيف الإنتاج وتحسين مردودية الري. وقد تلاه إطلاق استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030، التي سعت إلى إدماج البعد الاجتماعي والاستدامة. ورغم النتائج الإيجابية المسجلة على صعيد الإنتاج والعائدات، فإن العديد من الدراسات والأصوات الحقوقية والأكاديمية حذرت من

أظهر تعميم الري الموضوعي ما يُعرف بـ"مفارقة الكفاءة (rebound effect)، وقد أدى ذلك إلى توسيع المساحات المزروعة بدل اعتماد اقتصاد الماء، كما سُجل في سهل برشيد تجاوز في ممارسات الري يصل إلى 300% من الاحتياجات الفعلية للنباتات (Youssofi et al., 2024).

الزراعات التصديرية كثيفة الاستهلاك للماء (الأفوكادو، البطيخ، الحوامض...)، خصوصاً في مناطق تعرف هشاشة مائية مزمنة، مثل سوس، درعة، وزاكورة، مما ضاعف الضغط على الفرشات المائية، دون تفعيل أدوات للتسعير البيئي أو ضبط الطلب (Belhouari, 2019). كما

الجيل الأخضر: استمرار في نفس المسار أم مراجعة إصلاحية؟

تكاملي أو آليات ربط فعّالة، مما يؤدي إلى تعميق الفوارق (Zbiri, 2016). وقد أظهرت التقارير المؤسسية غياب تقييم مستقل أو نقاش عمومي حول أثر مخططي «المغرب الأخضر» و«الجيل الأخضر» على الموارد المائية أو العدالة الترابية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020؛ IRES, 2022).

رغم تركيز «الجيل الأخضر» على جعل الفلاح في صلب التنمية، وتعزيز سلاسل القيمة والعدالة المجالية، فإن عدة تقييمات تشير إلى إعادة إنتاج النموذج الليبرالي نفسه القائم على منطق السوق والتصدير، دون مراجعة جذرية للعلاقة بين الفلاحة والموارد المائية. كما أن التمييز بين الفلاحة «الاستثمارية» و«التضامنية» لا يواكبه دعم

تدبير الماء بين العرض والطلب

وقد أدى التركيز المفرط على الحلول التقنية دون مرافقة مؤسسية أو سلوكية إلى ما يُعرف بـ«التمدد التقني (Jouve, 2006)»، حيث يُكثف الاستثمار في البنية التحتية دون تغيير فعلي في منطق التدبير، مما يُكرّس نموذجاً استهلاكياً غير مستدام. ورغم أهمية الغلاف المالي المرصود للقطاع، تُسجّل التقارير الرسمية محدودية الأثر الفعلي لهذا الإنفاق من حيث النجاعة والعدالة المجالية، نتيجة ضعف التنسيق وتكرار المشاريع وبطء التنفيذ، خصوصاً في المناطق القروية والهشة. كما تواجه الجماعات الترابية صعوبات في تعبئة التمويل الذاتي والاستفادة من الشراكات الدولية، مما يقلص من فعالية السياسات المائية محلياً (GIZ, 2019).

رغم تعدد البرامج الإصلاحية في مجال الماء، مثل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، وبرامج التعاون الدولي كـ PGI II وPNI، لا تزال المقاربة المهيمنة تركز على منطق العرض وتوسيع البنية التحتية (السدود، الشبكات، تجهيزات الري)، مقابل ضعف واضح في آليات إدارة الطلب وترشيده. وتؤكد الدراسات أن أزمة الماء في المغرب لا تعود فقط إلى الندرة الطبيعية، بل تعكس اختلالاً بنيوياً في أنماط الاستهلاك، خاصة في القطاع الفلاحي، حيث تغيب إجراءات فعّالة لتقنين الاستعمال وتحفيز الاقتصاد في الماء وتثمين المياه المستعملة (IRES, 2022).

السياسات الضريبية الفلاحية وتكريس اللامساواة في الولوج إلى الماء

ورغم إعادة إدخال الضريبة على النشاط الفلاحي سنة 2020، فإنها بقيت محدودة جداً، ولا تشمل إلا الضيعات التي يفوق رقم معاملاتها 5 ملايين درهم سنوياً، ما يعني أن 99.87% من الفلاحين غير معنيين بها. كما أن عدداً من الأنشطة الفلاحية الأكثر ربحاً والأكثر استنزافاً للماء تستمر في الاستفادة من الإعفاء، ما يعمق أزمة العدالة الجبائية، ويكرّس دعماً غير مباشر لنموذج فلاحي غير مستدام بيئياً، في وقت يتحمّل فيه باقي المواطنين ضرائب مرتفعة دون استفادة مقابلة.

رغم الأهمية الاقتصادية الكبرى للقطاع الفلاحي في المغرب، فإن السياسات الجبائية المعتمدة لعقود ساهمت في تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية، خصوصاً فيما يتعلق بالولوج إلى الموارد المائية. فقد استفاد كبار المستثمرين الفلاحيين من إعفاء ضريبي شامل منذ سنة 1984، استمر لأزيد من ثلاثين سنة، دون أن يُشترط بأي التزام اجتماعي أو بيئي، وهو ما شجّع على توسع الزراعات التصديرية المكثفة في استهلاك المياه، في مقابل تهميش صغار الفلاحين في المناطق البوربة.

أثر الخصخصة والشراكات العمومية-الخاصة

يُعد اعتماد نموذج التدبير المفوض لخدمات الماء والكهرباء والتطهير السائل من أبرز التحولات التي شهدتها المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، في إطار توجه أوسع نحو تفويض تدبير المرافق العمومية للقطاع الخاص. وقد شمل هذا النموذج عدداً من كبريات المدن، مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة وتطوان، حيث أسندت مهمة التدبير إلى شركات متعددة الجنسيات، خصوصاً فرنسية، من أبرزها «ليديك» التابعة لمجموعة «سوزيز»، و«ريصال» التابعة لمجموعة «فيوليا».

ورغم الوعود التي صاحبت هذا التحول، من تحسين جودة الخدمات، وتحديث البنيات التحتية، وتعزيز الكفاءة التقنية، إلا أن التجربة أبانت عن العديد من الإشكالات، سواء على مستوى ارتفاع الأسعار، أو ضعف الشفافية وآليات المحاسبة. فقد عرفت الفواتير ارتفاعاً مضطرباً، أثر بشكل خاص على الأسر محدودة ومتوسطة الدخل، في ظل غياب مشاركة مجتمعية فعلية في صياغة وتتبع هذه العقود. كما طُرحت تساؤلات مشروعة حول السيادة على خدمة حيوية كالماء، حين تُدار من قبل شركات أجنبية بموجب عقود طويلة الأمد، لا تخضع في الغالب لتقييم ديمقراطي أو مراجعة دورية.

ويأتي مشروع إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، في إطار القانون 83.21، كخطوة جديدة نحو إعادة هيكلة قطاع الماء، لكن بمنطق شركاتي-مجالى يُقلص من حضور الدولة المركزية⁶. وقد أثار هذا المشروع رفضاً واسعاً من طرف النقابات، خاصة داخل المكتب الوطني للكهرباء والماء، بسبب التخوف من تفكيك مرفق عمومي استراتيجي وتحويله إلى منطق تجاري صرف؛ المساس بمبدأ التضامن الوطني، خاصة بين المدن والقرى؛ وغياب ضمانات حول الحق فيولوج العادل إلى الماء في المناطق الهشة⁷.

⁶ مشروع إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، في إطار القانون 83.21، هو إطار مؤسسي جديد يهدف إلى تحديث تدبير المرافق العمومية الأساسية مثل الماء والكهرباء والتطهير السائل والإدارة العمومية، عن طريق شركات مساهمة تابعة للدولة ولكنها تفتح المجال للمساهمة من قبل الجماعات والمؤسسات الخاصة. يهدف المشروع إلى رفع مستوى حكمة التدبير، استجابة للإكراهات المتراكمة في نماذج التدبير الحالية، وذلك عبر توحيد الجهود وخلق استثمارات لتعزيز البنية التحتية وضمان استدامة الخدمات.

⁷ الرباط

06

البدائل الممكنة: بين الحلول التقنية والتوجه نحو العدالة المائية

بدائل الدولة لتأمين الماء: تحلية، معالجة، تحويل وهيدروجين أخضر

التحويل بين الأحواض («طرق الماء»): يُعد مشروعاً استراتيجياً مكن منذ 2023 من نقل مئات الملايين من الأمتار المكعبة من المياه من الشمال نحو الوسط، على مسافة 410 كلم وبكلفة ضخمة تُقدّر بعشرات المليارات، بهدف مواجهة التفاوتات المطرية وضمان تزويد المدن الكبرى كالرباط والدار البيضاء. ورغم أهميته كحل استعجالي لتأمين الحاجيات الحضرية، تظل استدامته محل تساؤل في ظل التأثيرات المتوقعة للتغيرات المناخية على الأحواض الشمالية⁸، مما يبرز الحاجة إلى اعتباره خياراً مكملًا ضمن مزيج من البدائل، لا حلًا وحيداً للأمن المائي.

أما الهيدروجين الأخضر، الذي يُروّج له كخيار طاقي مستقبلي نظيف، فيطرح تحديات حقيقية على مستوى الاستدامة المائية، إذ يعتمد على التحليل الكهربائي الذي يحتاج كميات كبيرة من المياه النقية، في سياق وطني يعاني من إجهاد مائي هيكلي وتفاوتات مجالية حادة في توزيع الموارد (MIPA، 2025). وتشير الدراسات إلى خطورة الاعتماد المكثف على محطات التحلية لتوفير مياه الهيدروجين، مما قد يفاقم التلوث الساحلي ويعمّق الفوارق المجالية والاجتماعية، في ظل غياب دراسات بيئية شفافة ومشاركة مجتمعية فعلية.

وعليه، ينبغي ألا تُعتمد الخيارات التقنية بمعزل عن رؤية شمولية تُرسخ العدالة المائية والمجالية، وتُلزم بإدماج تقييم بيئي مستقل، وتضمن مشاركة فعلية للمجتمع المدني، مع إعلاء الحق في الماء على الاستعمالات الصناعية والتصديرية.

في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي، تبنى المغرب خلال العقد الأخير مجموعة من البدائل التقنية لضمان الأمن المائي، من أبرزها تحلية مياه البحر، معالجة المياه العادمة، والانخراط في إنتاج الهيدروجين الأخضر. هذه الخيارات، التي تسارعت وتيرتها بعد 2015، تعبّر عن تحوّل استراتيجي في السياسات العمومية، لكنها تثير في المقابل تحديات بيئية ومجالية كبرى.

تحلية المياه برزت كخيار رئيسي لتأمين التزود بالماء، خاصة في المدن الساحلية، حيث تصل القدرة الإنتاجية الحالية إلى 277 مليون م³، مع هدف يبلغ 2.3 مليار م³ سنوياً في أفق 2040 (Ministry of Equipment and water 2023). غير أن هذه المشاريع، مثل محطة الرباط التي تديرها شركة Veolia الفرنسية، تثير تساؤلات جدية حول كلفتها البيئية والاجتماعية، خاصة ما يتعلق بتصريف الأملاح والمواد الكيميائية، وتأثيرها على التوازن البيئي البحري، فضلاً عن غياب مشاركة فعالة للمجتمعات المحلية وآليات تقييم بيئي مستقلة (MIPA 2025).

معالجة المياه العادمة تبقى بدورها إمكانية غير مستغلة بالشكل الكافي، رغم وجود 167 محطة معالجة على الصعيد الوطني. لا يتجاوز عدد مشاريع إعادة الاستخدام 41 مشروعاً، بطاقة سنوية لا تتعدى 32 مليون م³، أي أقل بكثير من الأهداف المعلنة في الاستراتيجية الوطنية للماء (Ministry of Equipment and water 2023). هذا الضعف يعكس الحاجة إلى إدماج إعادة الاستخدام في التخطيط المجالي وتطوير القدرات التقنية للفاعلين المحليين.

الماء في النموذج التنموي الجديد: تشخيص دقيق ورؤية محدودة

شكّل التقرير العام للنموذج التنموي الجديد وثيقة استراتيجية شاملة تُعالج مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المغرب، ومن بينها إشكالية الماء، التي تمّ تشخيصها باعتبارها أولوية وطنية. وقد أقر التقرير بأن الندرة المائية لم تعد ظرفية بل هيكلية، داعياً إلى مراجعة شاملة لطرق تعبئة واستعمال الموارد المائية، وترسيخ مبدأ الاستدامة، وتوسيع استخدام الطاقات المتجددة.

ورغم أهمية حضور قضية الماء داخل هذا الإطار المرجعي، إلا أن المقاربة المعتمدة بقيت تقنية في معظمها، ولم تُدرج بشكل كافٍ في منظور حقوقي يعترف بالماء كحق إنساني أساسي، ولا في رؤية متكاملة للعدالة الاجتماعية والبيئية. كما أن التوجه نحو تطوير الهيدروجين الأخضر كرافعة اقتصادية لم يُرفق بتقييم دقيق لتأثيره على التوازنات المائية، خصوصاً في المناطق الهشة.

إضافة إلى ذلك، لم يُحدث التقرير قطيعة واضحة مع منطلق «المغرب الأخضر»، القائم على دعم الزراعات التصديرية المستنزفة للماء، ولم يُطرح بشكل صريح مبدأ تقنين الزراعات المفرطة في الاستهلاك المائي أو أولوية الحق الاجتماعي في الماء. كما ظل الحديث عن «مشاركة المواطنين» في حوكمة الموارد المائية عاماً ومجرداً من آليات التنفيذ، ما يبرز الحاجة إلى ترجمة هذه المبادئ إلى سياسات فعلية تعزز الشفافية والعدالة المائية على المستوى المحلي والوطني.

07

توصيات لإعمال الحق في الماء في المغرب

وحقوقي يتطلب إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع والمجال، وفق مقارنة مبنية على العدالة المائية والمشاركة الفعلية.

وانطلاقاً من التشخيص الوارد في هذا التقرير، تُقدّم فيما يلي مجموعة من التوصيات العملية لإعمال الحق في الماء في المغرب، تستند إلى مقارنة حقوقية وتشاركية، وتهدف إلى تعزيز العدالة المائية والمجالية وضمان استدامة الموارد وتحقيق المساواة في الولوج إليها.

تعكس أزمة الماء في المغرب تشابكاً عميقاً بين العوامل البيئية، والخيارات الاقتصادية، والاختلالات المؤسسية، والتفاوتات الاجتماعية والمجالية. على الرغم من وفرة البرامج والتشريعات، يُظهر الواقع أن الحق في الماء لا يزال هشاً، وغير مضمون بشكل عادل ومنصف، خصوصاً للفئات المهمشة والمجالات القروية والجبليّة.

لقد بيّن هذا التقرير أن ضمان الحق في الماء يتطلب أكثر من مجرد تعبئة تقنية أو مالية؛ إنه رهان ديمقراطي

توصيات موجهة إلى الدولة

■ أولاً: الحوكمة والسياسات العمومية

- إدماج الحق في الماء كمبدأ ملزم في جميع السياسات العمومية، وربط المخططات القطاعية (الفلاحة، الطاقة، التعمير) بتقييم مائي وحقوقى صارم.
- الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب عبر تبني مقارنة شمولية وتشاركية تُعيد ترتيب الأولويات حول الإنسان، وتضمن العدالة البيئية والاجتماعية، وتربط تدبير الماء برؤية متكاملة للحق في الموارد ونجاعة الأداء واستدامة العيش.
- مراجعة السياسات الفلاحية لوقف استنزاف الموارد من طرف الزراعات التصديرية، وربط الدعم العمومي باحترام مبادئ العدالة المجالية والاستدامة، مع تقييد
- تراخيص حفر الآبار وربطها بتقارير تقييم بيئي مستقلة.
- إطلاق تقييم شامل للسياسات المائية لتحديد مكان القصور في التنسيق بين المتدخلين وضعف النجاعة في التنفيذ، وتحديد المعطيات حول الموارد وجودتها.
- تعزيز العدالة المجالية في التزود بالماء من خلال تسريع ربط القرى بشبكات الشرب والتطهير، وتخصيص تسعيرات تراعي القدرة الشرائية للفئات الهشة، وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً.
- إعادة توجيه الاستثمارات العمومية نحو الفلاحة الصغيرة والمستدامة بيئياً، وإلى مشاريع تحلية ومعالجة المياه المستعملة ضمن رؤية مندمجة.

- تعزيز حوكمة الماء عبر تفعيل المجالس الترابية والجهوية للماء، وتوسيع تمثيلية المجتمع المدني والفئات الهشة في أجهزة القرار، وضمان الولوج إلى المعلومة المائية.
- تفعيل مقتضيات القانون 36.15، خصوصاً المواد المتعلقة بوكالات الأحواض المائية (المادة 88) وعقود

■ ثانياً: الحوكمة المؤسسية والشفافية

- التدبير التشاركي (المادة 115).
- مراجعة وتقييم تجارب التدبير المفوض والشراكات العمومية-الخصوصية ووضع آليات لمراقبتها وضمان احترامها لمبدأ الخدمة العمومية.
- تأهيل شرطة المياه كأداة مركزية لحماية الموارد

- تعزيز حوكمة الماء عبر تفعيل المجالس الترابية والجهوية للماء، وتوسيع تمثيلية المجتمع المدني والفئات الهشة في أجهزة القرار، وضمان الولوج إلى المعلومة المائية.
- تفعيل مقتضيات القانون 36.15، خصوصاً المواد المتعلقة بوكالات الأحواض المائية (المادة 88) وعقود

- حسب القطاعات والمناطق، متاحة للعموم وللباحثين.
- تعزيز دور البرلمان في تتبع وتقييم تنفيذ السياسات المائية، وضمان المساءلة العمومية.

عبر تقوية القدرات البشرية واللوجستية، وتوسيع نطاق تدخلها في المناطق الهشة، وتسريع إصدار النصوص التنظيمية ذات الصلة.

- إحداث قاعدة بيانات وطنية حول استهلاك المياه

■ ثالثاً: العدالة الاجتماعية والمجالية والنوع الاجتماعي

- القروية.
- الاعتراف بالحقوق المحلية في تدبير الموارد الطبيعية من خلال إشراك الجمعيات والتنسيقيات المحلية في لجان الأحواض وآليات اتخاذ القرار.
- مواكبة الفئات الهشة والرهّل في المناطق المتضررة من الندرة المائية عبر برامج تضامنية وخدمات متنقلة للماء والصحة.

• تمكين النساء من المشاركة الفعلية في تدبير الموارد المائية وصنع القرار المحلي، وتقليل الأعباء المرتبطة بجلب الماء، وحمائتهن من كل أشكال العنف المرتبطة بندرة المياه.

• إدماج البعد الجندي في التخطيط والسياسات المائية، وضمان حصول النساء والفتيات على حصص كافية من المياه للشرب والنظافة، لا سيما في المناطق

■ رابعاً: السيادة المائية والخيارات الاستراتيجية

- الحذر من البدائل التقنية غير المستدامة مثل التحلية غير المؤطرة أو المشاريع كثيفة الاستهلاك للمياه (الهيدروجين الأخضر)، وضمان تقييم بيئي ملزم لكل مشروع جديد.
- اعتبار الماء عنصراً من عناصر السيادة الوطنية وركيزة للاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

• تبني مقاربة العدالة الاجتماعية والمناخية كأساس جديد للسيادة المائية بالمغرب، وربط الماء بالعدالة المناخية والمجالية.

• إعادة النظر في مركزية القطاع الفلاحي داخل السياسات المائية، وتوجيه الأولويات نحو الأمن المائي والغذائي الوطني.

■ خامساً: المجتمع المدني والإعلام والبحث العلمي

- وتشجيعها على تغطية قضايا الماء والمناخ بانتظام.
- دعم البحث العلمي في مجالات بدائل الزراعة المستدامة وإعادة استعمال المياه المستعملة، وتبادل الخبرات المحلية.
- توثيق الممارسات الجيدة في التدبير المحلي للماء وجعلها مراجع وطنية للاستلham.

• ضمان حرية عمل المدافعين البيئيين وحمائهم من كل أشكال التضييق، وإرساء بيئة قانونية آمنة للترافع حول العدالة المائية.

• دعم دور المجتمع المدني في المراقبة والتوعية وترشيد الاستهلاك، وتمكينه من الوصول إلى المعلومات والمعطيات المائية (المادتان 129 و130 من القانون 36.15).

- تحسيس وسائل الإعلام بأهمية الحق في الماء،

توصيات موجهة إلى المجتمع المدني

- المنظمات النسائية، والشبابية، والبيئية.
- توثيق التجارب والانتهاكات المرتبطة بالماء بشكل منهجي، ونقلها إلى الفضاءات المؤسسية والرقمية والإعلامية.
- المساهمة في نشر ثقافة العدالة المائية وربط الحق في الماء بباقي الحقوق (الصحة، التعليم، البيئة، الكرامة).

• الانتقال من المقاربة الاحتجاجية إلى المقاربة الترافعية المنظمة، عبر تقديم مقترحات سياسية وتفعيل أدوات الرقابة المواطنة.

• تعزيز بناء القدرات في مجالات القانون البيئي، والمناصرة، وتتبع الميزانيات، والتواصل الاستراتيجي.

• تشبيك المبادرات محلياً وجهوياً ووطنياً لخلق تحالفات دفاعية واسعة حول الحق في الماء، وخاصة مع

08

خاتمة

يبقى تعزيز الحق في الماء رهيناً بإرادة سياسية جادة وبمنظور تنموي جديد يُعيد الاعتبار للإنسان والمجال باعتبارهما محورياً لأي استراتيجية وطنية. فمواجهة الأزمة المائية في المغرب لا تتحقق فقط عبر الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب، بل تستوجب تبني مقاربة شمولية وتشاركية تُعيد إدماج العدالة البيئية والاجتماعية في صلب السياسات العمومية، وترتبط تدبير الموارد المائية بمنطق الحقوق، ونجاعة الأداء، واستدامة العيش. إن الرهان الحقيقي لا يقتصر على ضمان التزوّد بالماء، بل يتجاوزه إلى بناء عقد اجتماعي مائي جديد يُقرّ بالحق في الماء كشرط أساسي للعدالة والكرامة والعيش الكريم، ويعترف بالمركزية الحيوية للماء في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يتطلب هذا المسار اعتماد مقاربات دامجة تُنهي منطق الامتياز والتهميش، وتُرسّخ أسس مواطنة مائية عادلة ومستدامة.

المراجع

- * Akesbi, Najib. 2012. "A New Strategy for Moroccan Agriculture: The 'Green Morocco Plan.'" *New Medit* 11 (2): 12–24.
- * Belhouari, Samir. 2019. "The Water Sector in Morocco: Why Should We Bet on Fair and Sustainable Governance?" In *Heinrich Böll Stiftung Rabat*. [Link](#)
- * Bossenbroek, Lisa, Hicham Ftouhi, Zakaria Kadiri, and Marcel Kuper. 2023. "Watermelons in the Desert in Morocco: Struggles Around a Groundwater Commons-in-the-Making." *Water Alternatives* 16 (1): 87–107.
- * Buchs, Arnaud. 2012. *Observing, Characterizing, and Understanding Water Scarcity: An Institutional Approach to the Evolution of Water Use Modes in Spain and Morocco*. PhD diss., Université de Grenoble, France.
- * Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR). 2002. *General Comment No. 15: The Right to Water (Articles 11 and 12 of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights)*. United Nations.
- * Economic, Social and Environmental Council (CESE). 2014. *Governance through Integrated Water Resources Management in Morocco*. 103 pp.
- * Economic, Social and Environmental Council (CESE). 2020. *The Right to Water and Water Security*. CESE Alert, 1–2.
- * Economic, Social and Environmental Council (CESE). 2023. *For a Harmonious and Inclusive Development of Territories: Major Shifts*. Self-referral No. 69/2023. 42 pp.
- * El Faiz, Mohammed. 2005. *Masters of Water: A History of Arab Hydraulics*. Arles: Actes Sud, 363 pp.
- * Faysse, Nicolas. 2015. "The Rationale of the Green Morocco Plan: Missing Links between Goals and Implementation." *The Journal of North African Studies* 20 (4): 622–634.
- * Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). 2017. *Country Program Evaluation Series: Evaluation of the FAO Country Program in Morocco*. Rome.
- * GIZ. 2019. *Climate Change: What Risks and Opportunities for Your Business? Climate Change Adaptation and the Agro-Industry Sector*. Climate Expert Morocco Infosheet, 4.
- * Haddad, Eduardo A., Fouzi El Megoub, and Valeria A. Vale. 2018. *Water Content in Trade: A Regional Analysis for Morocco*. Research Paper RP-18/03 (April), 14. OCP Policy Center.
- * Haut-Commissariat au Plan. 2023. *Note sur les principaux résultats de l'Enquête nationale sur le niveau de vie des ménages 2022-2023*. Rabat : Haut-Commissariat au Plan.
- * Herzenni, Ahmed. 2002. "The ORMVA, the AUEA, and the Participatory Management of Irrigation." *Revue HTE* 124 (December): 37–47.
- * Ibrahimi, Zakaria. 2025. *Beyond Scarcity: Social Inequality and the Politics of Water in Morocco*. Arab Reform Initiative, 15 pp. [Link](#)
- * Jouve, Anne-Marie. 2006. "The Three Times of Water in Morocco." *Confluences Méditerranée* 58 (3): 51–61. [Link](#)
- * Kingdom of Morocco. 2011. *Constitution of Morocco*. <https://www.chambrederespresentants.ma/ar>.
- * Kuper, Marcel, Pierre-Louis Mayaux, and Abdelkader Benmihoub. 2023. "The Persistent Appeal of the California Agricultural Dream in North Africa." *Water Alternatives* 16 (1): 39–64.
- * Kuper, Marcel. 2024. *Drip Irrigation and Me: Avoidance, Enlistment, and Commitment*. Research Narratives on Water in an Interdisciplinary World. Versailles: Quae Editions, 15 pp.
- * Miftah, Mohamed, Yassine Ait Brahim, Mohamed Hssaisoune, Abderrahmane Ayaou, Hamza Berrouch, and Lahcen Bouchaou. 2025. "Moroccan Water Resources under Pressure: Challenges of Groundwater Quality and Nitrate Contamination." *Journal of Hydrology: Regional Studies* 61: 102724. [Link](#)

- * Ministry of Equipment and Water, Directorate General of Hydraulics. 2023. Hydraulics in Figures. 12 pp.
- * Moroccan Institute for Policy Analysis (MIPA). 2025. A Just Water Transition in Morocco. 49 pp. [Link](#)
- * Moroccan Institute for Strategic Intelligence (IMIS). 2025. Water and Climate in Morocco. Rabat. [Link](#)
- * National Office of Electricity and Drinking Water (ONEE). 2022. ONEE: Serving Sustainable Development in Morocco in the Drinking Water and Sanitation Sectors.
- * Pérennès, Jean-Jacques. 1992. "An Aspect of the Water Question in the Maghreb: The Policy of Dams." *Égypte/ Monde arabe* 10. [Link](#)
- * Royal Institute for Strategic Studies (IRES), Morocco. 2022. "What Future for Water in Morocco?" Synthesis Report of the Scientific Day of March 17, 2022, 19 pp.
- * Royal Institute for Strategic Studies (IRES), Morocco. 2024. The Future of Agriculture in Morocco in a Context of Structural Water Scarcity. [Link](#)
- * Special Commission on the Development Model. 2021. The New Development Model. [Link](#)
- * Sultana, Farhana, and Alex Loftus. 2012. *The Right to Water: Politics, Governance and Social Struggles*. London: Earthscan.
- * Tnourji, Hasna. 2024. "The Agricultural Overexploitation of the Chtouka Groundwater Table (Central West Morocco): Aspects and Impacts." *Revue Espace Géographique et Société Marocaine* November (91–92): 251–262.
- * United Nations. 2010. Resolution 64/292: The Human Right to Water and Sanitation.
- * World Bank Group. 2022. Morocco – Country Climate and Development Report (CCDR): Technical Note – Water Scarcity and Droughts. [Link](#)
- * Youssoufi, El Mehdi, Abdellah Hammani, Marcel Kuper, and Mohamed El Amrani. 2024. "Groundwater Overexploitation: The Berrechid Plain in Search of a Change in Governance." *Alternatives Rurales*, April: 25. [Link](#)
- * Zbiri, Rahal. 2016. *Public Agricultural Policy in the Era of the Green Morocco Plan*. PhD diss., Rabat.
- * Zwarteveen, Margreet, and Rutgerd Boelens. 2014. "Defining, Researching and Struggling for Water Justice: Some Conceptual Building Blocks for Research and Action." *Water International* 39 (2): 143–158.

تعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية في 12 دولة عربية، مع 9 شبكة وطنية (وعضوية ممتدة لـ 250 منظمة مجتمع مدني من خلفيات مختلفة) و 25 عضو من منظمات غير حكومية.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية